

Distr.: Limited
10 June 2016
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



للعلم

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية لعام ٢٠١٦

١٤-١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٦

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير عن استعراض منتصف المدة لميزانية اليونيسيف المتكاملة،

٢٠١٤-٢٠١٧

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولاً - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في صيغة أولية من التقرير المعد عن تقديرات الميزانية المتكاملة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (E/ICEF/2016/AB/L.2)^(١). واجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في التقرير، بنائب المدير التنفيذي المعني بالشؤون الإدارية وممثلين آخرين لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة قدموا لها معلومات وإيضاحات إضافية ختموها بردود خطية مؤرخة ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٦.

٢ - ووفقاً للمادتين ٩-٥ و ٩-١٠ من النظام المالي لليونيسيف، تُحال الميزانية المؤسسية المقترحة وتعديلاتها إلى اللجنة الاستشارية لدراستها ورفع تقرير في الموضوع إلى المجلس

* E/ICEF/2016/5/Rev.1.

(١) صدرت في وقت لاحق صيغة مستكملة للوثيقة (E/ICEF/2016/AB/L.2/Rev.1).



الرجاء إعادة استعمال الورق

150616 150616 16-09603 (A)



التنفيذي. وفي هذا الصدد، تتناول تعليقات اللجنة وملاحظاتها بالأساس العنصر المؤسسي من الميزانية المتكاملة.

ثانياً - تقرير عن استعراض منتصف المدة لميزانية اليونيسيف المتكاملة، ٢٠١٤-٢٠١٧

معلومات أساسية وتقديم

٣ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أنه في أعقاب عملية مواءمة الميزانية التي اضطلع بها البرنامج الإنمائي وصندوق السكان واليونيسيف عملاً بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن المجالس التنفيذية، اعتمدت اليونيسيف الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والتي تغطي للمرة الأولى نفس فترة السنوات الأربع التي تغطيها الخطة الاستراتيجية، وتتبع النهج القائم على النتائج مع الأخذ بالشكل المنسق في إطار التصنيف المنسق للتكاليف^(٢)، وتطبق المنهجية المتوائمة لاسترداد التكاليف (انظر الفقرة ٢٣). ورحبت اللجنة بالتقدم المحرز، بما في ذلك تحسين المواءمة بين الموارد والخطة الاستراتيجية (E/ICEF/2013/AB/L.6)، الفقرات ٢ إلى ٤ و ٨ إلى ١١).

٤ - ويتضمن التقرير المتعلق باستعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة لليونيسيف، ٢٠١٤-٢٠١٧ (E/ICEF/2016/AB/L.2)، تحديثات لخطة الموارد المتكاملة، والإطار المتكامل للنتائج والموارد، والميزانية المؤسسية، واسترداد التكاليف (الفروع ثانياً إلى خامساً). ويرد مشروع القرار المقدم لينظر فيه المجلس التنفيذي في الفقرة ٩٣ من التقرير. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن المقترحات المتعلقة بالميزانية المؤسسية ترد في الفقرات ٣ (ب) و ٣ (ج) و ٨ و ٩ من مشروع القرار المتعلق باستعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة. وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي تحسين عرض مشروع القرار المتعلق بالميزانية المتكاملة عن طريق توضيح العناصر المتصلة بالملكون المؤسسي في مشروع القرار.

٥ - وفيما يتعلق بالإبلاغ عن تنفيذ الميزانية المتكاملة، تشير اليونيسيف إلى أنها أنشأت عمليات للإبلاغ الداخلي المنتظم تشمل استعراضاً متواصلاً وصارماً لتوقعات الإيرادات والإنفاق التي تقوم عليها خطة الموارد المتكاملة، وذلك بالنظر إلى اعتماد اليونيسيف على

(٢) يشمل التصنيف المنسق للتكاليف (أ) التنمية (البرامج وفعالية التنمية)؛ (ب) تنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة؛ (ج) الإدارة (متكررة وغير متكررة)؛ (د) الأغراض الخاصة (استثمارات رؤوس الأموال، وجمع التبرعات من القطاع الخاص، وما إلى ذلك) (انظر أيضاً E/ICEF/2016/AB/L.2، الجدولان ١ و ٢).

المساهمات الطوعية. وستواصل اليونيسيف إبلاغ المجلس التنفيذي على النحو التالي (المرجع نفسه، الفقرات ٩٠ إلى ٩٢):

(أ) في دورة المجلس السنوية، الإبلاغ عن تحقيق النتائج المبينة في الخطة الاستراتيجية الواردة في التقرير السنوي للمدير التنفيذي^(٣)؛

(ب) في دورة المجلس العادية الثانية، الإبلاغ عن الأداء المالي الفعلي في التنقيح السنوي لخطة اليونيسيف الاستراتيجية: تحديث التقديرات المالية؛

(ج) تتضمن بيانات اليونيسيف المالية، منذ عام ٢٠١٢، تقارير مالية موجزة تستند إلى بيان مقارنة المبالغ الواردة في الميزانية بالمبالغ الفعلية، وتنسجم مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

التحول من ميزانية السنتين إلى ميزانية أربع سنوات والدروس المستفادة

٦ - أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن الانتقال من ميزانية السنتين إلى الميزانية المتكاملة لأربع سنوات كان وراءه طلبات من المجالس التنفيذية للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان واليونيسيف، بهدف مواءمة وتعزيز الصلة بين النتائج التي ترد في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل (أربع سنوات) وما يتصل بها من موارد (الميزانية المتكاملة)، وأن التجربة في مجملها إيجابية. ووفقاً لليونيسيف، فإن الميزانية المتكاملة التي تشمل أربع سنوات تساعد في أنشطة التخطيط التي تغطي الفترة المقابلة من الخطة الاستراتيجية، كما أنها أكثر ملاءمة لمسعى دعم أهداف التنمية المستدامة التي تتضمنها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (انظر الفقرة ٢٨). ويتيح هذا النمط من الميزانية أيضاً مزيداً من المرونة في إعادة توزيع الموارد من عام لآخر بهدف مواكبة التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة وتحقيق النتائج. وعلاوة على ذلك، أُبلغت اللجنة بأن الميزانية المتكاملة المعتمدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بالنظر إلى استنادها إلى افتراضات مرتبطة بالإيرادات والنفقات المتوقعة على مدى فترة زمنية أطول (أربع سنوات بالمقارنة مع سنتين في السابق)، تتطلب رصداً أكثر تدقيقاً والتحقق من صحة الافتراضات الأساسية والتنقيحات اللاحقة للتقديرات التي سبق وضعها.

٧ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية أنه بالنظر إلى أن هذه هي أول مرة يُجرى فيها استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة، فإن التعليقات الواردة من اللجنة الاستشارية وكذلك من

(٣) تُقدم إلى الدورة المقبلة للمجلس التنفيذي الوثائق E/ICEF/2016/6 و Add.1 و Add.2، التي تغطي التقارير المتعلقة باستعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية، وتنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات وإطار النتائج المنقح للخطة الاستراتيجية.

المجلس التنفيذي ستكون بمثابة مدخلات يُستفاد منها فيما يُقدم لاحقاً من استعراضات منتصف المدة للميزانية المتكاملة. وترى اللجنة الاستشارية أن أمانة اليونيسيف ينبغي لها أن تجري، بالتشاور مع أمانتي البرنامج الإنمائي وصندوق السكان، عملية لاستخلاص الدروس من تنفيذ أول ميزانية متكاملة مواءمة لفترة أربع سنوات، وينبغي لهذه الأمانات أن تقدم تقارير إلى مجالسها التنفيذية في سياق تقديم الخطة الاستراتيجية والميزانية المتكاملة المقبلتين.

معلومات عن النفقات حسب الفئات

٨ - ورد على اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، معلومات عن النفقات حسب فئات الميزانية المؤسسية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وتلاحظ اللجنة، انطلاقاً من هذه المعلومات، أن نفقات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ في إطار السفر ومصروفات التشغيل تمثل ٥٤ في المائة من مجموع المبالغ المعتمدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن مستويات الإنفاق تعبر عن تنوع وحجم المساهمات للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ من أجل تحقيق النتائج مع البقاء في حدود الميزانية الإجمالية المعتمدة. ويعزى الفرق في المصروفات إلى سببين مجتمعين هما معالجة العوامل غير المتوقعة، مثل حالات الطوارئ، وفي بعض الحالات، تنقيح المدخلات لتحقيق النتائج المقررة بالمقارنة مع الخطة الأولية.

٩ - وإذا كانت اللجنة الاستشارية تدرك أن اليونيسيف تأخذ بنهج الميزنة القائمة على النتائج في ميزانيتها المتكاملة على نحو ما أقره المجلس التنفيذي، فهي مع ذلك تكرر طلبها أن تقدم اليونيسيف إلى اللجنة معلومات عن بنود الإنفاق الرئيسية في إطار الموارد المتعلقة بالوظائف والأخرى غير المتعلقة بالوظائف في شكل معلومات تكميلية، وذلك لتيسير نظر اللجنة مستقبلاً في العنصر المؤسسي من الميزانية المتكاملة وإجراء تحليل أفضل له (E/ICEF/2013/AB/L.6، الفقرة ٤). وترى اللجنة أن المعلومات التكميلية ينبغي أن تشمل مقارنة للنفقات مع التقديرات التخطيطية وتحليلاً للفروق.

الخطة المتكاملة المنقحة للموارد

١٠ - لقد أجرت اليونيسيف تنقيحاً لخطة الموارد المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ يراعي الإيرادات والنفقات الفعلية لعام ٢٠١٤، والتقديرات المؤقتة لعام ٢٠١٥، والتقديرات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. يتضمن الجدول ١ (خطة الموارد المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧) معلومات عن استخدام الموارد حسب فئة تصنيف التكاليف، بينما

يبين الجدول ٢ (الإطار المتكامل للنتائج والموارد، ٢٠١٤-٢٠١٧) كيف أن مجموع الموارد المتاحة للمنظمة تم التخطيط لها في البداية ثم تم تنقيحها لاحقاً بالنسبة لكل النواتج والنتائج.

١١ - وتقتصر اليونيسيف، في إطار الخطة المنقحة، وبالنظر إلى الزيادة المتوقعة في مجموع الإيرادات بنسبة ١٥ في المائة (من ١٦,٣ بليون دولار إلى ١٨,٨ بليون دولار)، زيادة الإنفاق المقرر على البرامج بنسبة ١٥ في المائة، من ١٤,٨ بليون دولار إلى ١٧,١ بليون دولار، مع الاحتفاظ بالميزانية المؤسسية في المستوى الأولي المعتمد، وهو ٢٠٩٤,٥ مليون دولار للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (انظر الفقرات ١٦ إلى ٢٢ أدناه). وبالتالي، فإن نسبة مجموع الموارد المستخدمة للبرامج سترتفع من ٨٤,٥ في المائة إلى ٨٦,٠ في المائة (المرجع نفسه، الموجز والفقرات ٦ إلى ٩).

١٢ - وبالمقارنة مع مجموع الموارد المتاحة المتوقعة في الخطة المعتمدة أصلاً (١٨,٦ بليون دولار، داخلها مبلغ ٦,٢ بلايين دولار من الموارد العادية و ١٢,٤ بليون دولار من الموارد الأخرى) تتوقع الخطة المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ مجموع موارد متاحة قدرها ٢١,١ بليون دولار (٥,٦ بلايين دولار من الموارد العادية و ١٥,٥ بليون دولار من الموارد الأخرى). وقالت اليونيسيف إن نسبة النمو البالغة ١٣ في المائة (٢,٥ بليون دولار) في مجموع الموارد المتاحة تمثل انخفاضاً بنسبة ١٠ في المائة (٠,٦ بليون دولار) في الموارد العادية، يقابله ارتفاع بنسبة ٢٥ في المائة في الموارد الأخرى (٣,١ بلايين دولار) (المرجع نفسه، الفقرة ١١).

١٣ - وفي هذا الصدد، أبلغت اللجنة الاستشارية عند الاستفسار بأن تقارير الأمين العام عن تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لا تزال تشدد على الاختلال المتزايد بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية باعتبار ذلك مصدر خطورة على الأنشطة التنفيذية التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وفي إطار التصدي لهذه المخاطر، تقوم اليونيسيف باتخاذ تدابير محددة على النحو التالي: (أ) استخدام التقرير المتعلق باستعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية (E/ICEF/2016/6) باعتباره أداة للدعوة إلى تطوير الشراكات وحشد الموارد؛ (ب) مواصلة اليونيسيف حوارها مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى وأعضاء المجلس بشأن "الكتلة الحرجة"، وهو مفهوم يهدف إلى إبراز الحاجة إلى حد أدنى من الموارد الأساسية لتمكين الوكالات من القيام بمهامها بفعالية؛ (ج) استثمار اليونيسيف أيضاً في النظم بهدف زيادة تعزيز إدارة العملات وخفض الأثر السلبي لتقلبات أسعار الصرف (انظر الفقرة ١٥)؛ (د) مواصلة اليونيسيف إدخال المزيد من

الكفاءة للسماح بتخصيص نسبة أكبر من الموارد العادية للبرامج وتعزيز الإدارة القائمة على النتائج لتثبت فعاليتها من حيث التكاليف.

١٤ - تبنى اللجنة الاستشارية على اليونيسيف لزيادة نسبة مواردها الإجمالية الموجهة للبرامج. وحيث تلاحظ اللجنة حدوث زيادة في المستوى الإجمالي للموارد مع انخفاضات في الموارد العادية وزيادات في الموارد الأخرى، فهي تشجع اليونيسيف على مواصلة جهودها الرامية إلى تأمين التمويل من الموارد العادية.

١٥ - وبخصوص أثر أسعار الصرف على الموارد، تشير اليونيسيف إلى أن التقلبات في أسواق العملات قد أثرت على مستوى الموارد المسجلة في العامين الماضيين. فتزايد قوة دولار الولايات المتحدة أثر سلباً على المستويات المطلقة للإيرادات المسجلة كمساهمات لا تستند إلى دولار الولايات المتحدة. وفي عام ٢٠١٥، ونتيجة لزيادة قوة دولار الولايات المتحدة، انخفضت مساهمات القطاع الخاص بنسبة ١٥ في المائة تقريباً من قيمة المساهمات المسجلة بدولار الولايات المتحدة (E/ICEF/2016/AB/L.2، الفقرة ١٢). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن الميزانية الأولية لفترة أربع سنوات استندت إلى سعر الصرف لأيار/مايو ٢٠١٣ وأن متوسط سعر الصرف لعام ٢٠١٥ استُخدم في استعراض منتصف المدة لإعادة تقدير التكاليف للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وأبلغت اللجنة أيضاً بأنه سُجل في عام ٢٠١٥ من الخسائر العائدة إلى تقلبات صرف العملات الأجنبية ما مجموعه ٨٤,٢ مليون دولار، مقارنة بخسارة قدرها ١٣٨,٥ مليون دولار سجلت في عام ٢٠١٤.

ثالثاً - الميزانية المؤسسية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧^(٤)

١٦ - تقترح اليونيسيف الإبقاء على الميزانية المؤسسية في المستوى المعتمد في الأصل وهو ٢٠٩٤,٥ مليون دولار للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بتمويل قدره ١٠٣٩,٣ مليون دولار من الموارد العادية، و ٩٣٨,٨ مليون دولار من استرداد التكاليف، فضلاً عن مبلغ ١١٦,٤ مليون دولار من الموارد الأخرى، رهنا باستلام الاشتراكات في إطار الموارد الأخرى (المرجع نفسه، الفقرتان ٢٠ و ٩٣). وبالمقارنة مع الخطة المعتمدة في الأصل، فإن نسبة مجموع الموارد المستخدمة للميزانية المؤسسية ستخف من ١١,٩ في المائة إلى ١٠,٥ في المائة في الصيغة المنقحة من خطة الموارد المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (المرجع نفسه، الموجز).

(٤) تشمل الميزانية المؤسسية فعالية التنمية وتنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة والإدارة والاستثمارات الرأسمالية (انظر تصنيف التكاليف في الفقرة ٣ والحاشية ٢).

١٧ - وبالنسبة للتغيرات في الوظائف، أُفيد بأن العدد الكلي للوظائف المدرجة في الميزانية المؤسسية شهد زيادة قدرها ١٨٧ وظيفة منذ عام ٢٠١٤، من ٢٧٩٢ وظيفة إلى ٢٩٧٩ وظيفة، وذلك نتيجة للأولويات الناشئة في عمليات اليونيسيف واستجابة لزيادة الأزمات وحالات الطوارئ الإنسانية. وعلاوة على ذلك، تطلب اليونيسيف المجلس التنفيذي أن يمنح المدير التنفيذي سلطة إنشاء ١٠ وظائف إضافية رفيعة المستوى، على أن تمول من الميزانية المؤسسية المعتمدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (المرجع نفسه، الفقرتان ٨٣ و ٩٣). وزُودت اللجنة الاستشارية، بطلب منها، بمعلومات تتعلق بالتوزيع حسب نوع الجنس والانتماء الجغرافي للموظفين الدوليين من الفئة الفنية في اليونيسيف في عام ٢٠١٥ (انظر المرفق).

اقترح تكوين احتياطي من ١٠ وظائف برتبة مدير

١٨ - يُشار إلى أن اليونيسيف تلتزم المرونة لإنشاء ١٠ وظائف إضافية برتبة مدير ("مد") بغية تزويد المدير التنفيذي بالوسائل اللازمة للإسراع بمعالجة الاحتياجات الناشئة للمنظمة في مجالين هما: (أ) القدرة على الاستجابة للظروف المتغيرة في بلدان البرامج بالسماح برفع رتبة وظائف الممثلين في حالات زيادة تعقيد العمليات بصورة تبرر ذلك (كما في حالات الطوارئ المعقدة)؛ (ب) القدرة على إنشاء كوادرات من وظائف برتبة مدير شديدة التخصص التقني في مجالات الأعمال الأساسية في اليونيسيف، من قبيل الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية وحماية الطفل، بهدف اجتذاب الخبرات الرفيعة المستوى والاحتفاظ بها لأغراض هذه المجالات الوظيفية الشديدة الأهمية (المرجع نفسه، الفقرة ٨٤).

١٩ - وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن المرونة المطلوبة ستسمح بأن يكون لليونيسيف احتياطي من وظائف المراتب العليا تكون متاحة في الوقت المناسب وبطريقة فعالة حيثما ومتى دعت الضرورة في العمليات الحيوية، وأن الحاجة إلى هذه المرونة فورية ولا يمكن إرجاؤها إلى حين تقديم الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وزُودت اللجنة، بطلب منها، بمعلومات عن تطور المناصب العليا ونسب المناصب العليا إلى مجموع الوظائف في اليونيسيف على مدى العقد الماضي (انظر الجدول ١).

الجدول ١

فترة الميزانية	وَأَع/أَع م	مد-١/مد-٢	بمجموع عدد الوظائف العليا	نسبة الوظائف العليا إلى مجموع الوظائف الممولة من الميزانية المؤسسية
٢٠٠٦-٢٠٠٧	٤	١٠٣	١٠٧	١,٣ في المائة
٢٠٠٨-٢٠٠٩	٤	١١٢	١١٦	١,٣ في المائة
٢٠١٠-٢٠١١	٤	١١٢	١١٦	١,١ في المائة
٢٠١٢-٢٠١٣	٤	١٠٨	١١٢	١,٠ في المائة
٢٠١٤-٢٠١٧	٥	١٠١	١٠٦	٠,٩ في المائة
العدد المطلوب	٥	١١١	١١٦	١,٠ في المائة

٢٠ - تلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول ١ أن نسبة الوظائف العليا في اليونيسيف إلى مجموع الوظائف الممولة من الميزانية المؤسسية قد انخفض من ١,٣ في المائة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى ٠,٩ في المائة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بينما ستزيد الوظائف العشر المطلوبة من الرتب العليا هذه النسبة إلى ١ في المائة. وعلاوة على ذلك، أبلغت اليونيسيف أنها واصلت توسيع نطاق جهودها في الحالات الإنسانية في عام ٢٠١٥، فاستجابت بالتعاون مع الشركاء، لعدد غير مسبوق من هذه الحالات. وشملت هذه الحالات التفاعلات التي طال أمدتها في جمهورية أفريقيا الوسطى والعراق وجنوب السودان والجمهورية العربية السورية واليمن؛ وحالات الطوارئ الصحية في غرب أفريقيا وأمريكا اللاتينية؛ والزلازل في نيبال؛ والأعاصير المدارية في منطقة المحيط الهادئ؛ وحالات الجفاف في منطقة الساحل وفي شرق أفريقيا والأمريكتين، التي تفاقمت بسبب ظاهرة النينو؛ وأزمة اللاجئين في أوروبا (E/ICEF/2016/6، الفقرة ١١). واعتباراً للاحتياجات التشغيلية لليونيسيف وحاجتها إلى المرونة، ولا سيما ما يتعلق منها بالعدد غير المسبوق من الحالات الإنسانية التي استجابت لها اليونيسيف في الآونة الأخيرة، توصي اللجنة الاستشارية بأن يمنح المجلس التنفيذي المدير التنفيذي سلطة لغرض الاحتياطي المقترح من ١٠ وظائف برتبة مدير باعتبار ذلك عملية تجريبية للفترة المتبقية من دورة ميزانية الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وترى اللجنة أن المدير التنفيذي، إذا منحه المجلس التنفيذي هذه السلطة لإجراء عملية تجريبية، ينبغي له أن يقدم تقريراً إلى المجلس بشأن الخبرة المكتسبة من العملية وتقديم طلب للحصول على هذه السلطة لما بعد عام ٢٠١٧، عند الاقتضاء، في سياق تقديم ميزانية اليونيسيف المتكاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

احتمال القيام باستعراض نموذج التمويل

٢١ - كما هو مبين في الفقرة ١١، ستزيد نفقات البرامج بنسبة ١٥ في المائة، بينما سيتم الإبقاء على الميزانية المؤسسية عند نفس المستوى المنقح في الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وتشير اليونيسيف إلى أن هناك اعترافاً بأن النموذج الحالي لتمويل الميزانية المؤسسية يحتاج لأن يعاد فيه النظر لأنه لا يتيح لليونيسيف توسيع قدرات هيكل الدعم المؤسسي لديها لتعزيز الإشراف وإدارة المخاطر والتوجيه التقني بحيث يواكب على نحو كاف النمو في تنفيذ البرامج (المرجع نفسه، الفقرتان ٨١ و ٨٢). وتشير اليونيسيف كذلك إلى أنها ستقوم، في سياق التحضير للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ والميزانية المتكاملة باستعراض النموذج الحالي لتمويل الميزانية المؤسسية، وأنها ستستفيد من تجربة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي في هذا المضمار، بما في ذلك النظر في السبل الكفيلة بزيادة تعزيز الميزنة القائمة على النتائج.

٢٢ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن تحقيق النتائج مع زيادة كبيرة في الموارد في البرنامج وإدارة المخاطر ذات الصلة يتطلب من اليونيسيف المرونة اللازمة لتكييف القدرات في مكاتب اليونيسيف القطرية والإقليمية وفي المقر. بيد أن اليونيسيف لم تتمكن من زيادة القدرات المؤسسية بمرونة، لأن الميزانية المؤسسية التي تمول هذه القدرات محدودة على المستوى الموحد الممول من الموارد العادية والموارد المتأتية من استرداد التكاليف. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت اللجنة بأن تقييمها مستقلاً خارجياً مشتركاً للمنهجية الحالية لاسترداد التكاليف من شأنه أيضاً أن يكون مفيداً في إعداد (بما في ذلك التمويل) الميزانية المتكاملة لفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (انظر الفقرة ٢٦).

رابعاً - استرداد التكاليف

٢٣ - لقد تم إعداد الميزانية المتكاملة لفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ باستخدام منهجية ومعدلات استرداد التكاليف على النحو الموافق عليه بقرار المجلس التنفيذي ٥/٢٠١٣^(٥) الذي يهدف إلى تحسين الاستخدام التناسبي بين كل من الموارد العادية والموارد الأخرى في تمويل أنشطة

(٥) وقد أقر المجلس التنفيذي، في جملة أمور، المعدلات المنسقة لاسترداد التكاليف التي تشمل (أ) معدلاً عاماً هو ٨ في المائة للمساهمات غير الأساسية، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، يتم استعراضه في عام ٢٠١٦؛ (ب) تخفيض منسق بنسبة ١ في المائة في المساهمات المواضيعية؛ (ج) الإبقاء على المعدلات التفضيلية الحالية فيما يخص مساهمة الحكومات في تقاسم التكاليف، والمساهمات المقدمة فيما بين بلدان الجنوب، ومساهمات القطاع الخاص.

الإدارة والتكاليف المتصلة بها (E/ICEF/2016/AB/L.2، الفقرة ٨٥). وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنها رحبت بالاتجاه الإيجابي الذي يتم بموجبه زيادة النسبة المئوية لتمويل الميزانية المؤسسية من استرداد التكاليف وتحرير المزيد من الموارد لتخصيصها للأنشطة البرنامجية (E/ICEF/2013/AB/L.6، الفقرة ١٧).

٢٤ - ومن أصل الميزانية المؤسسية لفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، البالغ قدرها ٢٠٩٤,٥ مليون دولار، يُقترح تمويل ٩٣٨,٨ مليون دولار من استرداد التكاليف من الموارد الأخرى (انظر أيضا الفقرة ١٦). ويُشار إلى أن نسبة الأنشطة الإدارية الممولة من استرداد التكاليف، بالمقارنة مع الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، سترتفع من ٥٤,٨ في المائة إلى ٦٣ في المائة في الميزانية المنقحة.

٢٥ - ويرد في الجدول ٣ من التقرير المتعلق باستعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة معلومات عن الاستخدام التناسبي الموافق عليه والفعلي للموارد العادية والموارد الأخرى لتمويل الميزانية المؤسسية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، وكذلك معدلات استرداد التكاليف (E/ICEF/2016/AB/L.2، الفقرتان ٨٦ و ٨٧). وكما هو مبين في الجدول ٣، فإن المعدل الفعلي لاسترداد التكاليف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، وهو ٦,٤ في المائة، أقل من المعدل المتوقع البالغ ٧,٦ في المائة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وتشير اليونيسيف إلى أن هذا أمر متوقع بالنظر إلى: (أ) موافقة المجلس التنفيذي على معدلات متميزة لاسترداد التكاليف، بما في ذلك المساهمات المواضيعية ومساهمات القطاع الخاص؛ (ب) كون نسبة أعلى من النفقات في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ كانت من التبرعات المحصلة والاتفاقات الموقعة قبل اعتماد المعدلات الجديدة لاسترداد التكاليف (المرجع نفسه، الفقرات ٨٥ إلى ٨٧).

٢٦ - وتشير اليونيسيف أيضا إلى أن تقييما خارجيا مستقلا للاتساق والمواءمة في منهجية استرداد التكاليف، وفق المطلوب في قرار المجلس التنفيذي ٥/٢٠١٣، سيتيح مزيداً من المعلومات حول تطبيق منهجية ومعدلات استرداد التكاليف. وسيقدم تقرير مشترك في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٦ للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

٢٧ - وترحب اللجنة الاستشارية بزيادة النسبة المئوية لتمويل الميزانية المؤسسية من استرداد التكاليف. وتتوقع اللجنة أن يستند تمويل جميع التكاليف غير البرنامجية إلى استرداد التكاليف بالكامل من مصادر التمويل الأساسية وغير الأساسية، بمعدل تناسبي، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧. وفي هذا الصدد، تتطلع اللجنة الاستشارية إلى

تلقي معلومات مستكملة بشأن مواءمة منهجية استرداد التكاليف مع قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧، بما في ذلك نتائج التقييم المستقل الخارجي الذي يشمل البرنامج الإنمائي وصندوق السكان واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، في سياق العرض القادم للميزانية المتكاملة.

خامسا - مسائل أخرى

خطة التنمية لعام ٢٠٣٠

٢٨ - أبلغت اللجنة الاستشارية عند الاستفسار بأن اليونيسيف وجدت في خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ أعمالاً إضافية يتعين عليها الاضطلاع بها، منها ما يتصل بتغير المناخ والتوسع الحضري والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة والمراهقة والأطفال المهاجرين واللاجئين منهم. وقد كان استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية والميزانية المتكاملة فرصة لليونيسيف لإعادة ترتيب أولويات بعض الأنشطة والأموال ضمن مستويات الميزانية المعتمدة الحالية بهدف دعم الأعمال المتصلة بخطة التنمية لعام ٢٠٣٠. وأبلغت اللجنة كذلك بأن الآثار المترتبة على خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ تُناقش بالتفصيل في التقرير المتعلق باستعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (E/ICEF/2016/6) وأن المزيد من العمل سيُضطلع به في إطار الخطة الاستراتيجية والميزانية المتكاملة المقبلتين.

٢٩ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أنها أوصت في تقريرها الأخير عن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا (A/70/883) بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم، في موعد لا يتجاوز الجزء الرئيسي من الدورة الحادية والسبعين، مقترحا شاملا يتناول فعالية وكفاءة تنفيذ الولايات دعما للخطين، مشفوعا بطلب الاعتمادات اللازمة. وفي هذا الصدد، تأمل اللجنة الاستشارية أن تعمل اليونيسيف مع الكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة لضمان اتباع نهج متكامل في تنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا.

أنشطة جمع التبرعات التي تقوم بها اللجان الوطنية لليونيسيف

٣٠ - يشار إلى أن اعتمادات الميزانية لجمع التبرعات من القطاع الخاص في إطار الأنشطة ذات الأغراض الخاصة تشمل التكاليف المباشرة وتكاليف الاستثمار لدعم أنشطة جمع التبرعات وأنشطة التسويق التي تقوم بها اللجان الوطنية لليونيسيف والمكاتب القطرية لليونيسيف (E/ICEF/2016/AB/L.2، الفقرتان ٢١ و ٢٢). وتقدم مخصصات هذه

الاحتياجات من الموارد لموافقة المجلس التنفيذي سنوياً بالاقتران بخطة العمل والميزانية الخاصة بجمع التبرعات من القطاع الخاص والشراكة معه. واستجابة لتوصية أسفرت عنها مراجعة خارجية أجريت في عام ٢٠١٣ ”للنظر في عرض ميزانية أنشطة حشد الأموال من القطاع الخاص والإبلاغ عنها بصورة متكاملة فيما يتعلق بمكاتب [اليونيسيف] القطرية“، أُدرج في خطة الموارد المتكاملة المنقحة لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ اعتماد بقيمة ٨٦ مليون دولار بمول من الموارد الأخرى، منه اعتماد بمبلغ ٤٣ مليون دولار لعام ٢٠١٦ يُدرج كجزء من الميزانية السنوية التي قدمتها اليونيسيف إلى المجلس التنفيذي في الوثيقة E/ICEF/2016/AB/L.1.

٣١ - وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن اليونيسيف أقرت في البيانات المالية غير المراجعة عن عام ٢٠١٥ (تصدر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦) بتبرعات قدرها ١١٢٣ مليون دولار من الموارد التي عبأها اللجان الوطنية لليونيسيف. وبالإضافة إلى ذلك، احتفظت اللجان الوطنية بنسبة ٢٣ في المائة (٣٣٣,٦٤ مليون دولار) من الموارد التي تم حشدتها، وهو ما يقل بنسبة ٢٥ في المائة عن النسبة الموصى بتحقيقها، تمثل الدخل الذي أُقربه في بيانها المالية تمثيلاً مع الخطط الاستراتيجية المشتركة. ويرد في تقرير اليونيسيف السنوي لعام ٢٠١٥ تفصيل للتبرعات الواردة من اللجان الوطنية بحسب البلدان.

المركز العالمي للخدمات المشتركة

٣٢ - تفيد اليونيسيف بأنه خلال السنتين الماضيتين، أجريت تغييرات موضوعية في مجالات من قبيل إعادة ترتيب وظائف المقر وتثبيت مسؤوليات المكاتب الميدانية وتعزيز قدرات المكاتب الإقليمية وتبسيط تسيير الأعمال وإنشاء المركز العالمي للخدمات المشتركة. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن اليونيسيف أنشأت مركزاً عالمياً للخدمات المشتركة في بودابست، هنغاريا، مستفيدة في ذلك من نظامها المركزي لتخطيط الموارد ومن تكنولوجيات أخرى. ودخل المركز طور التشغيل منذ الربع الثالث من عام ٢٠١٥، وقد بدأ يتولى تدريجياً مهام المعاملات والدعم في مجالات الشؤون المالية والموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مكان مكتب المساعدة العالمي. وتلاحظ اللجنة الاستشارية إنشاء المركز العالمي للخدمات المشتركة لليونيسيف، وتتطلع إلى تلقي معلومات عن التقدم المحرز في المركز، بما في ذلك تحليل التكاليف والفوائد، في سياق تقديم الميزانية المتكاملة المقبلة.

معدلات حيازة المركبات

٣٣ - استفسرت اللجنة الاستشارية عن المعدلات القياسية لحيازة المركبات في مكاتب اليونيسيف والسياسات ذات الصلة بالمسألة. وأبلغت اللجنة بأن المديرين الإقليميين والممثلين القطريين، أو الموظفين المسؤولين بالنيابة، هم وحدهم الموظفون الذين يمكن أن تُخصص لهم مركبة شخصيا للأغراض الرسمية. وفيما عدا ذلك، ليس لدى اليونيسيف معدل موصى به لنسبة المركبات إلى الموظفين. وتُقتنى المركبات في المكاتب الإقليمية أساسا لأغراض أنشطة الدعم البرنامجي ويعتمد عدد المركبات على طبيعة البرنامج القطري. وأبلغت اللجنة أيضا بأن المركبات التي تُشترى تُنقل ملكيتها عادة إلى الشركاء المنفذين، وأن تلك الملكية لا تظل في اسم اليونيسيف إلا في ظروف استثنائية عندما يكون الشركاء المنفذون غير قادرين على الحفاظ على هذه الأصول وصيانتها. وتشجع اللجنة الاستشارية اليونيسيف على النظر في وضع سياسة تتعلق بمعدل حيازة المركبات تشمل جميع الموظفين في الميدان إلى الحد الذي يمكن تطبيقه.

سادسا - توصية

٣٤ - ترد المقترحات المتعلقة بالعنصر المؤسسي من الميزانية المتكاملة المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ في الفقرتين ٣ (ب) و ٣ (ج) و ٨ و ٩ من مشروع القرار الوارد في التقرير المتعلق باستعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة، ٢٠١٤-٢٠١٧ (E/ICEF/2016/AB/L.2 و Rev.1). ورهنا بالتعليقات والتوصيات الواردة أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بأن يوافق المجلس التنفيذي على العنصر المؤسسي من الميزانية المتكاملة المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

المرفق

توزيع الموظفين الدوليين من الفئة الفنية حسب نوع الجنس والانتماء الإقليمي في عام ٢٠١٥

٢٠١٥		التوزيع حسب نوع الجنس		التوزيع الإقليمي
النسبة المئوية	عدد الموظفين	نوع الجنس		
٥٦ في المائة	٤٠	إناث	أوروبا الوسطى والشرقية/رابطة الدول المستقلة	
٤٤ في المائة	٣١	ذكور	٢ في المائة	
٥٠ في المائة	١١٥	إناث	شرق آسيا والمحيط الهادئ	
٥٠ في المائة	١١٤	ذكور	٨ في المائة	
٤٥ في المائة	٢٦٣	إناث	منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	
٥٥ في المائة	٣١٦	ذكور	١٩ في المائة	
٥٣ في المائة	٦٢	إناث	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	
٤٧ في المائة	٥٤	ذكور	٤ في المائة	
٤١ في المائة	١٢٢	إناث	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	
٥٩ في المائة	١٧٥	ذكور	١٠ في المائة	
٥٢ في المائة	١١٢	إناث	المكتب الإقليمي لآسيا الجنوبية	
٤٨ في المائة	١٠٤	ذكور	٧ في المائة	
٤٢ في المائة	٢٤٦	إناث	المكتب الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا	
٥٨ في المائة	٣٤٠	ذكور	١٩ في المائة	
٥٧ في المائة	١٨٨	إناث	مقرات أخرى	
٤٤ في المائة	١٤٥	ذكور	١١ في المائة	
٥٥ في المائة	٣٢٩	إناث	المقر في نيويورك	
٤٥ في المائة	٢٧٣	ذكور	٢٠ في المائة	
٤٩ في المائة	١ ٤٧٧	إناث	المجموع	
٥١ في المائة	١ ٥٥٢	ذكور		
	٣ ٠٢٩			